CFS:2009/Inf.6

A

October 2009

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الخامسة والثلاثون

روما، 14 و15 و17 أكتوبر/ تشرين الأول 2009

البيان الافتتاحي للمدير العام
(الأربعاء، 14 أكتوبر/تشرين الأول 2009)

السيدة الرئيسة، السيدات والسادة أعضاء مكتب اللجنة،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدة المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي،

السيد ممثل مدير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

السادة المندوبون والمراقبون الكرام،

السيدات والسادة،

اسمحوا لي بدايةً أن أشكركم على حضوركم اليوم في روما للمشاركة في الدورة الخامسة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي. وينعقد اجتماعكم هذا في وقت حرج للغاية، حيث أنّ اللجنة مدعوّة للخوض في غمار عملية إصلاح لكي تؤدي على أكمل وجه المهمة الموكلة إليها في وقت يواجه فيه الأمن الغذائي العالمي أصعب التحديات.

وفي عام 1996، قطع مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة عهداً رسمياً بخفض عدد الجياع وناقصي التغذية في العالم إلى النصف. وتحقيقاً لذلك، اعتمد برنامجاً لكفالة الأمن الغذائي المستدام. وأعيد التأكيد مجدداً على هذا الالتزام في مؤتمر القمة للألفية الذي عُقد في سنة 2000، وبعد ذلك في مؤتمر القمة العالمي للأغذية: *خمس سنوات بعد الانعقاد* في عام 2002، ومن ثمّ في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة في شهر يونيو/حزيران 2008.

ولسوء الحظّ أنّ آخر البيانات المتوافرة لدى المنظمة عن الجوع وسوء التغذية في العالم تشير إلى أنّ الوضع الراهن يبعث على القلق أكثر مما كان عليه في عام 1996. فانعدام الأمن الغذائي قد ارتفع في شتى أنحاء العالم خلال السنوات الثلاث الماضية، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى الأزمة العالمية في 2007–2008 التي تسبب بها الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية وتفاقمت من ثمّ تحت وطأة الأزمة المالية والاقتصادية التي تعصف بعالمنا منذ ما يربو على السنة. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد من يعانون الجوع والفقر المزمنين في عام 2009 بمقدار 105 مليون نسمة مقارنة بالعام الماضي، فوصل بذلك العدد الإجمالي لناقصي التغذية إلى أكثر من مليار نسمة، أي شخص واحد من أصل كل ستة أشخاص في العالم. ويعيش معظم هؤلاء الأشخاص تقريباً في البلدان النامية: 642 مليوناً في آسيا والمحيط الهادي؛ 265 مليوناً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ 53 مليوناً في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ و42 مليوناً في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

وفي شهر يوليو/تموز، كان عدد البلدان التي تعاني من أزمة غذائية خطيرة وتحتاج إلى مساعدة طارئة 30 بلداً. ويوجد عشرون بلداً من هذه البلدان في أفريقيا وعشرة منها في آسيا والشرق الأدنى.

وتشكل أزمة انعدام الأمن الغذائي تهديداً خطيراً يحدق بالسلم والاستقرار العالميين وهو ما تأكّد من خلال "أعمال الشغب الناشئة عن الجوع" التي اندلعت في 2007–2008 في 22 بلداً موزعاً في مختلف أنحاء العالم. ويجدر بنا العمل فوراً على إيجاد توافق سياسي دولي واسع النطاق للقضاء نهائياً وبسرعة على الجوع في العالم واتخاذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض.

وإنّ تحدي القضاء على الجوع ليس مسألة نقص في المعرفة أو الإمكانات المتاحة للمجتمع الدولي.

والرؤية المتمثلة في بناء عالم خالٍ من الجوع ليست صعبة المنال. ولكنها تتطلّب إجراء تغييرات ملموسة في الاستراتيجيات السياسية كشرط أساسي لبلوغ هذا الهدف.

ولقد آن الأوان للعمل بشكل مسؤول والتصدي للأسباب العميقة والمتعددة لانعدام الأمن الغذائي من خلال اتخاذ قرارات شجاعة واعتماد حلول سياسية واقتصادية ومالية وفنية مستدامة.

وإنّ الأزمة الغذائية في الفترة 2007–2008 سلّطت الضوء على هشاشة الحوكمة الحالية للأمن الغذائي العالمي. وعليه، ورغم حسنات لجنة الأمن الغذائي العالمي الكثيرة، ولا سيما طابعها الحكومي الدولي المشترك بين عدة دول ذات سيادة، وتركيبتها العالمية وحيادها، لم تتمكن هذه اللجنة من تأدية مهمة متابعة الأمن الغذائي التي أوكلت إليها على أكمل وجه. وهناك خمسة أسباب على الأقلّ حالت دون ذلك: (1) عدم وجود هيئة دولية قادرة على اتخاذ قرارات سياسية رفيعة المستوى في قطاعات التعاون الدولي، ولا في قطاعي الأغذية والزراعة؛ (2) عدم وجود إطار متكامل من المشورة العلمية القطاعية بخصوص الجوع في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة؛ (3) ليست لدى اللجنة

القدرة على تقييم وتنسيق السياسات التي تؤثر في الأمن الغذائي العالمي: لا سيما في قطاعات الإنتاج والصناعات الزراعية والتجارة وشبكات الأمان الاجتماعي والتمويل؛ (4) عدم وجود آلية فعالة لمتابعة القرارات والإجراءات المتصلة بالأمن الغذائي على المستويين الوطني والإقليمي؛ و(5) عدم توافر الموارد المالية الكافية لتأدية المهام الموكلة إليها.

وخلال المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة في شهر يونيو/حزيران 2008، صدرت اقتراحات عملية من أجل تعزيز حوكمة الأمن الغذائي. ومن هذه الاقتراحات إنشاء فريق عالمي من الخبراء الرفيعي المستوى معني بالأغذية والزراعة، فضلاً عن إقامة شراكة عالمية لتشجيع التشاور مع الشركاء كافة وتيسير تنسيق الإجراءات وتطبيقها على الأرض. وكانت هذه الاقتراحات موضع بحث في الاجتماعات الحكومية الدولية وأهمها مؤتمر قمة مجموعة الثماني في مدينة هوكايدو في شهر يوليو/تموز 2008، والدورة الخاصة لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2008، ومن ثمّ في مدينة لاكويلا في شهر يوليو/تموز 2009 وكان آخرها في مؤتمر قمة مجموعة العشرين في مدينة بيتسبورغ.

وإنّ اقتراحات إصلاح لجنة الأمن الغذائي المعروضة علينا اليوم هي ثمرة عمل دؤوب قام به الأعضاء وأشرفوا عليه.

ومما لا شك فيه في مختلف النقاشات بهذا الشأن أنّ المسألة ليست مسألة استحداث أجهزة جديدة؛ بل تحسين وتعزيز وتنسيق، أو بعبارة أخرى إصلاح، ما هو موجود اليوم لكي نزيد من فعاليتنا في العمل.

ومن هذا المنطلق، طلب مؤتمر المنظمة في دورته الخاصة المنعقدة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2008، أن تكون لجنة الأمن الغذائي العالمي المفتوحة لجميع الدول الأعضاء في المنظمة وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى ممثلي المنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والتي أوكلت إليها مهمة متابعة التطورات على مستوى الأمن الغذائي في العالم، قادرة على تأدية دورها على أكمل وجه في ظلّ نظام الحوكمة العالمية الجديد.

وينبغي أن تصبح لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها محفلاً عالمياً للنقاش وللتوفيق بين وجهات النظر بشأن الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وتبعاته وأساليب العمل في هذا المجال. ولا بدّ للجنة من أن تحدد المبادئ التي يقوم عليها رسم السياسات والاستراتيجيات المناسبة من أجل متابعة التقدم المحرز فيها والإبلاغ عن تطبيق تلك السياسات والاستراتيجيات.

ولقد اتفق أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي بقيادة المكتب على الخوض في عملية تجديد عميقة للجنة. فأطلقوا عملية إصلاح ترتكز إلى مبادئ ثلاثة هي: أولاً، إشراك جميع أصحاب الشأن في مداولات لجنة الأمن الغذائي العالمي؛ ومن ثمّ، تأدية دور محفل عالمي فعلي تلتقي في كنفه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في منظمة

الأغذية والزراعة؛ وأخيراً، اعتماد آليات متجددة للحوكمة وصنع القرارات. وبناء على ذلك، قرر المكتب إنشاء مجموعة اتصال تضمّ ممثلين عن الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وأود أن أؤكد في هذا الصدد أنّ مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي، برئاسة السيدة María del Carmen Squeff وبدعم مستمر من ممثلي الدول الأعضاء والأمانة، أجرى مشاورات دقيقة ومطوّلة حول عملية الإصلاح بمشاركة واسعة من الأطراف المعنية كافة.

وأنتهز هذه الفرصة لكي أؤكد لكم التزامي الشخصي والتزام المنظمة أيضاً بدعم التغييرات التي تقررت وباتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لتجديد لجنة الأمن الغذائي العالمي وإصلاحها، باعتبار هذا خطوة أولى باتجاه قيام شراكة عالمية من أجل الأمن الغذائي.

وينبغي لأي جهاز لحوكمة الأمن الغذائي أن يسعى بعد تجديده وتنشيطه إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- إبقاء الزراعة والأمن الغذائي في صدارة جدول الأعمال الدولي للقضاء على الجوع وسوء التغذية في العالم؛
2- اكتساب فهم معمّق للعوامل التي تؤثر في الأمن الغذائي العالمي والمخاطر الناشئة عنها والإجراءات التي يتعيّن اتخاذها للتصدي لها؛
3- إقامة علاقات وثيقة بين الخبرة الفنية والقرارات السياسية؛
4- الحرص على أن تعتمد الأسرة الدولية نهجاً متسقاً ومنهجياً في العمل في مجال الأمن الغذائي مع القدرة على:

- التعامل بسرعة مع حالات الأزمات الغذائية وحالات الطوارئ للحد من تأثيراتها السلبية؛
- تشجيع الاستثمارات في الزراعة والتنمية الريفية وحشد الاستثمارات اللازمة لكفالة الأمن الغذائي للسكان المحليين؛
- المساعدة في تعزيز حوكمة الأمن الغذائي من منطلق التجانس والتكامل بين السياسات والاستراتيجيات والإجراءات على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ولا بدّ أن تستند النقاشات في لجنة الأمن الغذائي العالمي والقرارات الصادرة عنها، حرصاً على مصداقيتها، إلى أسس علمية وفنية متينة. وهذا يُبرز أهمية وجود شبكة من الخبراء الرفيعي المستوى، تسعى بشكل رئيسي إلى تزويد الدول الأعضاء والمنظمات التابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي والأطراف المهتمة الأخرى، بتحليلات وملخصات عن المعلومات المتاحة لإبداء رأي علمي في المسائل الفنية والاقتصادية. وسوف تساعد هذه المعلومات في اعتماد سياسات واستراتيجيات وبرامج ترمي إلى الارتقاء بمستوى الأمن الغذائي والتغذية على المستويات العالمية والوطنية والمحلية.

وإنّ المنظمة تعمل منذ زمن بعيد مع أجهزة ومجموعات من الخبراء في مختلف القطاعات ضمن إطار قانوني محدد المعالم ووفق إجراءات مفصّلة. وتبدي تلك الأجهزة والمجموعات رأيها في رسم السياسات والقواعد في مختلف الاختصاصات في مجالات الأغذية والزراعة والإنتاج الحيواني والغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، فضلاً عن تجارة المنتجات الزراعية. هذا مع العلم أنّ عدداً منها يعمل منذ عقود عدّة دون انقطاع. ومن الضروري تعزيز هذه المنظومة والاستفادة من خبراتها على نحو أفضل بما فيه خير لجنة الأمن الغذائي العالمي.

أصحاب المعالي والسعادة،
السادة المندوبون الكرام،
السيدات والسادة،

تجدون أمامكم اليوم وثيقة تتضمّن اقتراحات لإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي. وهذه الوثيقة هي ثمرة سنة كاملة من العمل المكثّف الذي لم يخلُ من الصِعاب. ولكنّ تفانيكم وتصميمكم في العمل قد مكّنا من إيصال عملية إصلاح اللجنة إلى خواتمها بسرعة. ولا يسعني في هذه المناسبة إلا أن أشكركم جميعاً على التزامكم المميز بالاضطلاع بهذه المهمة الشاقة وعلى الجهود المضنية التي بذلها جميع أعضاء مكتب اللجنة. واسمحوا لي أن أعرب لكم جميعا عن تقديري العميق على عملكم هذا في روح من الحوار والحرص على التوافق اللذين أمكننا من خلالهما تقديم هذه الوثيقة عن إصلاح اللجنة والتي نأمل أن تتم الموافقة عليها بالإجماع.

ويحدوني الأمل على أن تكون هذه الدورة للجنة مدخلاً إلى مسار التجديد لإرساء الأسس للجنة أمن غذائي عالمي تتسم بالفعالية والكفاءة. فلو كان النجاح حليفنا، سوف نخطو خطوة تاريخية في نضالنا من أجل القضاء نهائياً على الجوع في العالم.

وإني أتطلّع بكثير من الأمل إلى ما ستتمخّض عنه مداولاتكم. وفي الختام، أشكركم على حسن إصغائكم وأتمنى لكم النجاح في أعمالكم.